رؤساء المجالس التشريعية الخليجية أنهوا اجتماعهم بالتوافق على تنسيق السياسة الإعلامية الخارجية

الغانم لـ«الراي»: جلسة اليوم عادية ... والأمور طبيعية

الغانم مترئسا الجلسة الختامية للاجتماع (تصوير أسعد عبدالله)

جانب من الاجتماع

○ آمل أن يعكس حوار الاستجوابات رقي وسمو أخلاق مجتمعنا... ومن يقصدني بتصريحاته أقول له: جزاك الله خيراً

○ الظهراني: الاتحاد الخليجي مطلب شعوب المنطقة وطريقنا للقوة واحترام العالم

| كتبت غادة عبدالسلام |

جدد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم تأكيده ان جلسة الاستجوابات التي ستشهدها اليوم قاعة عبدالله السالم ستكون ماراثونية، مشددا على انه ستم خلالها تطبيق اللائحة بكل وضوح.

وقال الغانم في تصريح لـ «الراي» أمس بعد انتهاء اجتماع رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة السابع الذي استضافته الكويت، ان جلسة اليوم ستكون عادية «وان كانت ماراثونية» وسيتم خلالها تطبيق اللائحة بكل وضوح ومناقشة الاستجوابات تباعا، معربا عن امله في ان يعكس الحوار ما بين المستجوبين والمستجوبين رقي وسمو اخلاق المجتمع الكويتي».

وردا على سؤال عما اذا كانت كثرة الاستجوابات تمهد لحل مجلس الامة بالقول «الامور طبيعية». وعن رده على تصريحات لبعض النواب المقصود بها رئيس مجلس الامة شخصيا، اكتفى الغانم بالتوجه لهؤلاء بالقول «جزاكم الله خيرا».

وعن الاجتماع الخليجي قال: اختتمنا الاجتماع الذي كان جدا ناجحا وارفع آيات الشكر والتقدير لسمو الامير لرعايته وحضوره افتتاح الاجتماع، واشكر الرؤساء على التعاون الذي جعل من جلساتنا سلسة، فيها اتفاق وتفاهم كامل، وكنا حريصين على اختيار المقترحات والاتفاق على الامور التي يمكن تحويلها الى واقع.

من جانبه، شدد رئيس مجلس النواب البحريني خليفة الظهراني على اهمية اقامة اتحاد خليجي بين دول مجلس التعاون معتبرا ان الامر اصبح مطلبا لشعوب المنطقة، ولافتا الى ان «الوحدة قوة وتنسيق، والعالم يحترم الدول المتحدة والشعوب المتحدة».

وقال الظهراني في تصريح على هامش الجلسة الختامية للاجتماع السابع لرؤساء البرلمانات التشريعية الخليجية ان الاتحاد الخليجي اصبح اليوم مطلبا لجميع شعوب المنطقة، ولا بد ان يطبق هذا الامر في اقرب فرصة في ظل التغيرات الكبيرة في العالم، لافتا الى ان هذا ما دعا له خادم الحرمين الشريفين وهناك قناعات حول هذا الامر، واكد عليها ملك البحرين حمد بن عيسى، كما ان شعوب المنطقة تدعو لذلك ولا شك ان في «الوحدة قوة وتنسيق، والعالم يحترم الدول المتحدة والشعوب المتحدة».

ونفى الظهراني ان يكون هناك من عوائق تقف في طريق اقامة الاتحاد الخليجي في ظل الرغبة الحقيقية من القادة، مشيرا الى انه «ليس هناك من عوائق ولكن بعض الامور تحتاج الى تنسيق ودراسة افضل وهناك توقعات بان يكون هذا الموضوع من ضمن جدول اعمال قمة القادة الخليجيين في الكويت الشهر المقبل».

الغانم متحدثا للزميلة غادة عبدالسلام

بدوره اعتبر الامين العام لمجلس الشورى في المملكة العربية السعودية محمد العمرو ان «اهمية الاجتماع الدوري السابع لرؤساء المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي الذي استضافته الكويت على مدى اليومين الماضيين ينطلق من اهمية المرحلة التاريخية التي تعيشها المنطقة».

واشر العمرو في تصريح على هامش اختتام الاجتماع الى ان «جميع المواضيع التي كانت المدرجة على جدول الاعمال تسهم في تحقيق امال وطموحات قادة ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق المزيد من التعاون والتكامل وصولا للاتحاد الحقيقي بين دول المجلس الامر الذي دعا له خادم الحرمين الشريفين»، مؤكدا على ان «المجتمعين في الكويت يدركون اهذه الغاية ويسعون لتحقيقها».

وكان رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة قد انهوا اجتماعهم باتخاذ عدد من القرارات والتوصيات، ومن أهمها توجيه الشكر لمجلس النواب بمملكة البحرين لإعداده دراسة عن تجربة الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات المماثلة، في المجال البرلماني و الموافقة على قيام مجلس الأمة بدولة الكويت باستكمال الاتصالات لزيارة وفد المجالس التشريعية إلى الكونغرس الأميركي خلال عام 2014م كما وافق الروساء على تعديل المادة الرابعة من القواعد التنظيمية لعمل لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية.

وتنفيذاً لما تم إقراره سابقاً بشأن تخصيص موضوع محدد في كل اجتماع دوري لرؤساء المجالس التشريعية يناقش فيه شأن خليجي مشترك يلامس هموم المواطن الخليجي، فقد بحث أصحاب المعالي والسعادة موضوع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقرروا عقد مؤتمر/ ندوة حول الموضوع خلال عام 2014م في دولة الرئاسة (الكويت) ويتم رفع ما يتم التوصل إليه من توصيات الى الاجتماع الدوري المقبل.

ووافق الروساء على تكليف لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية باستكمال الدراسة المتعلقة بتنسيق السياسة الاعلامية الخارجية للمجالس التشريعية وتقوية العلاقات مع المنظمات الحقوقية وفقاً للمشروع المقدم من مجلس النواب بمملكة البحرين، ورفع ما يتم التوصل إليه إلى الاجتماع الدوري القادم لرؤساء المجالس التشريعية.

واعتماد مشروع الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية المشتركة وفقاً للدراسة المقدمة من المجلس الوطني الاتحادي بدولة الامارات العربية المتحدة أخذاً في الاعتبار الأنظمة المعمول بها في المجالس التشريعية في الدول الأعضاء.

كما وافقوا على إنشاء لجنة برلمانية تخصصية في المجال التشريعي وتعديل مشروع اللائحة التنظيمية المقدمة من مجلس الشورى في سلطنة عمان بما يتوافق مع ذلك.

أصدرت حيثيات التحقيق في نقلها من «الأميري» بإفادات الشهود

«الصحية» البرلمانية: إجماع طبي على صعوبة التعامل مع كفاية عبدالملك

أكدت اللجنة الصحية في مجلس الأمة ان هناك إجماعاً من الجهاز الطبي في المستشفى الأميري على صعوبة التعامل مع الدكتورة كفاية عبدالملك، وأن التعامل معها وصل الى طريق مسدود، ما استدعى اتخاذ وزير الصحة قراراً بنقلها من المستشفى الى مستشفى الأمراض السارية.

وقالت اللجنة في تقريرها الأول، بصفتها لجنة تحقيق بشأن القرار الوزاري بنقل كفاية، انها استمعت الى شهادات كل من استدعتهم من الجهاز الطبي بدءاً بوزير الصحة، وسجلت كل تلك الإفادات التي توصلت من خلالها الى صحة قرار الوزير.

فبداية استمعت اللجنة الى افادة مديرة المستشفى الأميري الدكتورة أفراح الصراف التي أفادت بأن الدكتورة كفاية منضبطة في العمل ولكن يصعب التعامل معها وغير متعاونة مع زملائها الأطباء في العمل ولديها مشاكل كثيرة مع الأقسام الفنية بالمستشفى، وأضافت بأنها علمت بنقلها الى مستشفى الأمراض السارية بقرار من وزير الصحة لعدم تعاونها مع ادارة المستشفى، وأن د. كفاية كانت ترفض في بعض الأحيان استلام الكتب المرسلة إليها من إدارة المستشفى وتطلب الاتصال المباشر بها، الأمر الذي يعيق سير العمل، وسبق التحقيق معها بسبب هذه المعوقات.

وذكرت اللجنة ان رئيس وحدة الجهاز التنفسي في المستشفى الدكتورة سناء المطيري أفادت بأن الدكتورة كفاية كانت تمنع الطبيب المعالج للحالة الموجودة في العناية المركزة من الدخول للاطمئنان عليها ومتابعتها وتصرفها هذا يخالف أصول المهنة لأن طبيب العناية المركزة غير مُلِم بجميع تخصصات الطب وعلى ذلك كانت تباشر كافة التخصصات داخل العناية المركزة وكانت تمنع دخول كثيراً من المرضى الى هذه العناية رغم توصية الطبيب المعالج باحتياجهم لها لأن لديهم أمراضاً مزمنة. وكانت تدير العمل من الخارج أثناء اجازتها الرسمية ويتم استشارتها في كل مريض يدخل العناية المركزة.

أما رئيس مركز صباح الأحمد للقلب الدكتور محمد الجارالله فأكد أن الدكتورة كفاية تمنع كثيراً من الحالات المحولة من قسم وحدة القلب من الدخول الى قسم العناية المركزة بحجة أن الحالة لا تستدعي دخولها العناية المركزة.

وأفاد رئيس قسم الحوادث الدكتور فريد العطاونة بصعوبة التعامل مع الدكتورة كفاية كما انها ترفض الزيارات الرسمية لوحدة العناية المركزة إلا بعد موافقة مسبقة منها، فيما أفاد الدكتور محمد مرسي الحاضر عن قسم الجراحة بوجود مشكلة في التواصل بين قسم الجراحة وقسم العناية المركزة وذلك لوجود سوء تفاهم مع الدكتورة كفاية من خلال تدخلها في حالات مرضى قسم الجراحة بالعناية المركزة وعلى الرغم من ذلك فهي متمكنة من عملها، وأضاف بأن الدكتورة/ كفاية عبدالملك سبق لها أن أغلقت غرفة العناية المتوسطة بسبب عدم قدرتها على إدارتها لنقص الأطباء المختصين لديها، وانتهى الى ان التفاهم معها صعب وقد يكون مستحيلاً في بعض الأحيان معها.

أما صاحبة القضية رئيس قسم العناية المركزة المغلقة الدكتورة/ كفاية عبدالملك فقد أفادت اللجنة بأنها كان لديها مريض بالعناية المركزة استقرت حالته وأصبح لا يحتاج الى هذه العناية فقامت بنقله إلى غرفة خاصة وأدخلت بدلاً منه مريضاً تستحق حالته العناية المركزة، فاتصل بها مدير المستشفى ووكيل الوزارة وطلبا منها بقاء المريض المستقر حالته بالعناية المركزة.

وأضافت بوصول رسالة نصية بالتلفون من وكيل الوزارة يطلب منها ابقاء المريض المستقر حالته بالعناية المركزة وعدم نقله خارجها، فرفضت هذا الطلب بسبب حالة المريض الحرجة الذي ادخلته العناية، واتصل بها الوزير وافاد بأنها من الكفاءات الجيدة في العناية المركزة بدولة الكويت وان القرار الفني الذي اتخذته صحيح ولكن القرار الاداري بنقلها من المستشفى الاميري الى مستشفى الامراض السارية هو قرار اداري بحت، وعلى هذا الاساس تم نقلك الى مستشفى الامراض السارية وليس بسبب حالة المريض الذي تم نقله من العناية المركزة.

واضافت بأنه بعد هذه المكالمة بيومين او ثلاثة ايام تسلمت القرار الوزاري الرسمي بنقلي، وافادت بأنها لا تستحق النقل بعد ان شهد الوزير بكفاءاتها في العمل واعتبرت ان هذا الاجراء غير منصف لها.

واستطردت اللجنة في تقريرها بأنها اجتمعت مع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الصحة فأفاد بوجود اسباب عدة ادت الى نقل الدكتورة كفاية عبدالملك من المستشفى الاميري الى مستشفى الامراض السارية وعلى رأس هذه الاسباب تكليفه من القيادة السياسية بإدارة مرفق مهم وهو وزارة الصحة والعمل على تطويره، وقد ابلغت من المسؤولين في الوزارة بأن التعاطي النفسي بين اسرة المستشفى الاميري واسلوب وطريقة تنفيذ الدكتورة كفاية لعملها - بالرغم من كفاءتها في العمل - وصل الى طريق مسدود ما سبب الى اشكالية في معالجة المرضى وكذلك عدم تشغيل قسم العناية المركزة في المستشفى بشكل كامل بالطاقم المتوفر، وعدم طلب رئيس القسم للعناصر البشرية اللازمة لتشغيل هذه الوحدة بالشكل السليم، فضلا عن احتياج قسم العناية المركزة في مستشفى الامراض السارية لرئيس قسم لادارته وتشغيله بعد ان كلف الوزارة مبالغ طائلة لتجهيزه.

وذكر الوزير انه بعد التباحث مع الوكيل وللمصلحة العامة اصدرت قرارا بنقل الدكتورة كفاية عبدالملك الى مستشفى الامراض السارية، وهو قرار غير تأديبي وانما قرار اداري بحت يصدر في اي وقت للمصلحة العامة دون استشارة صاحب العلاقة، والوزارة وادارة المستشفى لا تتدخل في المسائل الفنية لعمل الاطباء، وقرار النقل لم ينتقص من وضعها الوظيفي، وقد سبق لي ان اصدرت قرارات وزارية بالنقل والندب لمصلحة العمل وهي حالات مشابهة لحالة الدكتورة كفاية.

وذكرت اللجنة ان افادة وكيل الوزارة الدكتور خالد السهلاوي ايدت ما ذهب اليه الوزير من ان قرار النقل هو قرار اداري وليس تأديبيا بسبب المصلحة العامة لان مستشفى الامراض السارية كان يحتاج الى رئيس قسم متخصص في العناية المركزة لتدريب الاطباء على معالجة الامراض الوافدة من الخارج.

وافادت رئيس قسم الباطنية الدكتورة رجاء دشتي انها تتعامل مع الدكتورة كفاية رئيس قسم العناية المركزة وان لديها شكاوى شفوية من بعض الاطباء الذين يتعاملون معها بصعوبة الحوار وعدم التعاون معها وان د. كفاية كانت تغلق العناية المركزة وتمنع دخول الاطباء المعالجين الى العناية المركزة لمتابعة الحالات الخاصة بهم وكذلك د. كفاية لا تطلب استشارة الاطباء المعالجين للحالات الموجودة في العناية المركزة، كما افادت رئيس قسم الطب النووي بصعوبة التعامل مع د. كفاية، وافادت رئيس مركز ثنيان الغانم للجهاز الهضمي والكبد بأنه يشرفني التعامل مع د. كفاية وان تخصصها يعتبر نادرا ولا يوجد اي صعوبة في التعامل معها وهي متعاونة جدا معها وتسمح لها بالدخول الى العناية المركزة للاشراف على حالات المرضى الخاصة بها.

وافادت رئيس قسم العلاج الطبيعي بأن كفاية تتدخل في بعض القرارات التي تخص اطباء آخرين والتعامل معها صعب وتفرض على الهيئة التمريضية رأيها في امور تخص اطباء اخرين.

وقالت اللجنة انها وبعد المناقشة وتبادل الاراء انتهت بأغلبية اراء الحاضرين من اعضائها الى الموافقة على ان قرار وزير الصحة بندب الدكتورة كفاية عبدالملك من المستشفى الاميري الى مستشفى الامراض السارية قرار صحيح وسليم وصدر لمصلحة العمل وليس فيه اي تعسف ضدها بأغلبية 1:3.

واستند رأي الاقلية على ان قرار الوزير قرار تعسفي بناء على قرار فني اتخذته الدكتورة كفاية باخراج مريض من العناية المركزة.

واوصت اللجنة باحتفاظ الدكتورة كفاية بكافة امتيازاتها الوظيفية ودون الانتقاص من اي بدل مقرر لها وفقا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2010 بشأن وظائف وبدلات الاطباء والقرارات المنفذة له وتمكينها من مزاولة نشاطها الاكاديمي المتعلق بتدريب طلبة كلية الطب التابعين لجامعة الكويت او الاطباء الجدد سواء في مركز عملها الجديد ومعهد الكويت للاختصاصات الطبية وتهيئة كل الوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك.

ووافقت اللجنة بأغلبية اراء الحاضرين من اعضائها بأغلبية 1:3

○ أفراح الصراف: غير متعاونة ومشاكلها كثيرة مع الأقسام الفنية

○ سناء المطيري: تصرفاتها تخالف أصول مهنة الطب

○ محمد الجارالله: كثيراً ما منعت الحالات المحوّلة من وحدة القلب من دخول العناية

○ محمد مرسي: قسم الجراحة في المستشفى لا يتواصل مع «العناية» لسوء التفاهم مع كفاية

○ كفاية عبدالملك: لا أستحق النقل ... فالوزير أشاد بكفاءتي

○ وزير الصحة: نقلتها لأن تعاملها مع أسرة المستشفى وصل إلى طريق مسدود

العوضي: وزيرة الشؤون تُعرقل جهود التنمية وتتعمد تعطيل مشاريع الدولة

اتهم النائب كامل العوضي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي بعرقلة مسيرة التنمية والتسبب في تعطيل مشاريع الدولة والقطاع الخاص عبر احتكارها منح التأشيرات والتحويل للعمالة وحصرها في مكتبها، لافتا الى ان هذا الوضع الغريب يساهم في نشر الرشوة والمحسوبية ويعرقل مساعي الدولة في الانفتاح نحو تحويل الدولة مركزا ماليا وتجاريا حسب رغبة سمو الأمير.

وقال العوضي في تصريح صحافي ان الرشيدي تساهم من خلال هذا القرار في تأصيل مفهوم المحسوبية والواسطة وتعطيل أعمال الادارات المختلفة، مستغربا طلبها من النواب بأن يأتوا بمعاملات الشركات والافراد الى مكتبها مباشرة وكأنهم «مندوبون» لتخليص المعاملات بدلا من منحها الصلاحيات للادارات المختصة بتخليص معاملات الشركات والافراد الذين لديهم أعمال ومشاريع خاصة او مع الدولة عن طريقهم وليس بالواسطة او عن طريق النواب.

وأضاف ان الوزيرة تعرقل العديد من المشاريع بهذه الطريقة ولاسيما مستشفى جابر والذي اشتكى المهندس المشرف على هذا المشروع عن الجانب الحكومي خلال زيارة رئيس مجلس الامة والنواب «المهندس علي ندوم» من نقص العمالة وغلق باب جلب العمالة من الخارج وزيادة أسعار العمالة الداخلية، وكذلك مشروع جامعة الشدادية والتي اشتكت المهندسة المسؤولة عن المشروع من الجانب الحكومي «رنا الفارس» بنفس الشكوى السابقة وهو عدم اعطاء المقاولين العمالة الفنية المتخصصة بل وعرقلة الطلبات، حيث شكت بأنهم يقدمون نحو 500 معاملة، فلا يتم تسلم الا نحو 5 معاملات يوميا على الاكثر اي ان الـ 500 معاملة المطلوبة سيتم توفيرها بعد 100 يوم، رغم ان هذه المشاريع تخص الدولة ومشاريع ضخمة تكلف الدولة مليارات الدنانير الامر الذي يؤدي الى تأخير الانجاز، داعيا الى التصدي الى ما تقوم به الوزيرة من أعمال مخالفة للقانون ورؤية الدولة.

وناشد العوضي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك تعديل مسار الوزيرة لأن هذا سوف يزيد من «سخط» النواب وأبناء الشعب الكويتي تجاه الحكومة التي وللاسف يتعمد بعض وزرائها إحراج سموه وعرقلة جهوده من اجل التنمية والتعاون مع مجلس الامة، مستغربا سياسة الوزيرة في التعامل مع شركات تقوم بالاستثمار بنحو ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار وفي نفس الوقت تحجم عن منحها العمالة المتخصصة وغلق باب جلب العمالة الخارجية.

أكد أن تصورات حل المشكلة ستتطور بتطور التشريعات

النصف: الأذينة أبلغنا بتسلّم أراضٍ تكفي لإنشاء 162 ألف وحدة سكنية

أكد مقرر اللجنة الاسكانية النائب راكان النصف انه لا يوجد شح في الاراضي السكنية وان الحل يكمن في معرفة الاحتياجات الحقيقية لبناء المدن الاسكانية، موضحا ان وزير الاسكان سالم الأذينة قدم التصورات التي تتيحها له القوانين الحالية.

وطالب النصف في تصريح صحافي امس بوضع تشريعات جديدة لتقديم تصورات أفضل لحل القضية، وبناء عليه تم تكليف فريق قانوني لبحث التشريعات المطلوبة وسيتم مناقشتها يوم الاحد المقبل في اجتماع اللجنة.

وأوضح ان تأخر انتهاء اجتماع اللجنة السكنية «امس الاول» لم يمكننا من اقامة المؤتمر الصحافي، موضحا ان وزير الدولة لشؤون الاسكان سالم الاذينة أبلغ اللجنة رسميا ان الاراضي التي تم تسليمها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية تكفي لإنشاء 35 ألف وحدة سكنية في مدينة الخيران و50 ألفا في شمال المطلاع و50 ألفا في مدينة الصبية و21 ألفا في مدينة المطلاع و6 آلاف وحدة في غرب عبد الله المبارك وهي الآن تحت التخطيط، مشيرا الى عدم تطرق اللجنة الى مناقشة السكن العمودي.

وبين النصف تقدم ما يزيد على 30 شركة لبناء المدن تم تأهيل 12 شركة منها، لافتا الى ان وزير الاسكان طلب من اللجنة الاسكانية بضبط التشريعات الجديدة لحل القضية الاسكانية ووفق منظور جديد.

وأشار الى انه تم تكليف الفريق القانوني في اللجنة والفريق القانوني للوزير لبحث التشريعات الجديدة للاطلاع عليها في اجتماعها يوم الاحد المقبل، مبينا ان المشكلة الاسكانية اليوم لم تعد متعلقة بتحرير الاراضي، فالمال والاراضي متوافرة للدولة وما ينقص القضية الاسكانية هي المعرفة في متطلبات واحتياجات المدن الاسكانية من مصانع انشائية وأيدي عاملة.

وفي رد على سؤال عن التغيير في الازمة الاسكانية ومستجدات الحلول لها، قال النصف لا نستطيع ان نعد المواطنين بحل القضية الاسكانية، فالسلطة التنفيذية هي من بيدها الحل، لكن ما اختلف اليوم في القضية هو توافر الاراضي السكنية.

وطالب الحكومة بحل واقعي وفاعل وفق مدة زمنية تلائم قدرتها على بناء المدن الاسكانية كي لا نبيع للناس الوهم.

وبين ان معطيات الوزارة تبين انه لا يوجد شح للاراضي السكنية، لكن التحدي الحقيقي لحل القضية الاسكانية هي كيفية انشاء المدن السكنية وتجاوز الدورة المستندية التي تواجه السلطة التنفيذية، موضحا ان عدد الوحدات السكنية اليوم في الكويت 120 ألف وحدة، والمشاريع المطروحة اليوم تصل عدد الوحدات السكنية فيها الى 160 ألف وحدة بما معناه بناء كويت جديدة، متسائلا «هل هناك مصانع انشائية تستوعب بناء هذه المدن؟ وهل تم بناء طرق لهذه المدن؟ وهل توجد محطات كهرباء جاهزة؟ وهل لدينا مدن عمالية لبناء هذه المدن؟».